من صنع معكم معروفا فكافئوه فان لم تستطيعوا ان تكافئوه فكافئوه بالدعاء وقال
الشيخ علي بن عراق . اذا افادك انسان بفايدة فجد والذكر عنه دايما ابدا . وقل فلان
جزاه الله صالحة . افادنيها وخل الكبر والحسدا . وهذا الجواب عن هذا بشبهة هو
الحاسم بالمهملتين القاطع لهذه الوسوسة لقوته وهو معنى قول السلف من
الصحابة والتابعين فمن بعدهم لا جبر فقط ولا تفويض شايته واما على قول الامام
ابي الحسن الاشعري احد امامي السنة والجماعة القائل بالجبر صفة الاشعري بالجبر المتوسط
بين الجبر المحض والتفويض وفسر بقوله اعني كون افعال العباد باختيارهم لا بالاضطرار
كما في حركة المرتعش كما تقول الجبرية ويرد عليهم الوجدان بالفرق بين ما يصدر
عن اختيار وخلافه فانه اي الجبرية جبر محض لا دخل فيه للاختيار اصلا ولكن الاختيار
فيه من الله تعالى بالجبر والاضطرار الفعل او ترك ما قدره على وفق مراده تعالى فنحن مختارون
في افعالنا الصادرة عن الجزء الاختياري مضطرون في اختيارنا لانه بارادة الله تعالى
وبقدرته وليس الجزء الاختياري من المعدوم المحض كما ليس من الموجود لكن ذلك فهذا هو معنى
الجبر المتوسط الذي يراه الامام الاشعري والجملة معترضة بين اما وجوابها فلا محيص
من هذه الوسوسة الواقعة من الشيطان وهو مخالف لقول السلف لا جبر اذ لا فرق
بينه بين المتوسط وبين الجبر المحض لان الكل من افراد الجبر في الحقيقة في نفس الامر فاي
نفع في وجود اختيار للمكلف اضطراري لكونه خلق الله تعالى وعلى ما قال المصنف
لا اضطرار لذلك الاختيار الا انه يجزمه ان يكون في المكون ما لا يستند اليه تعالى
وهو تعالى له الخلق والامر واما قوله اي الاشعري في اثبات ان الاختيار خلق الله
فيلزم اي لولا ذلك ان يكون للاختيار اختيار وذا ان رجع للاول بواسطة او وسايط
او يتسلسل ان لم ينته الى غاية مفوض باختيار الله تعالى فجوابه اي جواب هذا القول
جوابه اي الاشعري ويمكن ان يقال انه لا نقض وفرق بين الاختيار ان كان قصدا وضمنا
فلا بد له لذلك المختار من اختيار مغاير له سابق عليه بالضرورة من تقدم الاختيار على
المختار واما اذا كان المختار ضمنا وتبعا فلا يتوقف على الاختيار المغاير له السابق عليه
لتبعية لغيره بل يكون باختيار المقصود اختيار ذلك فنفس ذلك المختار ضمنا والتزاما
كما يشهد له هذا التفصيل الوجدان بكسر الواو مصدر وجد يجد بضم الجيم ولا نظير له
في المثال وبنو عامر يقولون في مصدره وجود كما في المصباح وسقطت الواو من مضارعه
لوقوعها في الاصل بين ياء مفتوحة وكسرة ثم ضمت الجيم بعد سقوط الواو ولم تعد

لعدم

لعدم الاعتداد بالعارض والترجيح بلا مرجح جايز عند المتكلمين في الفاعل المختار ولما ان فعله غير
معلل بالاعراض ولا بالاغراض وان كان على غاية وجوه الحكمة وانما الممتنع الترجيح بلا مرجح اي منا
بدليل المقابلة وذلك لان افعالنا دايرة مع الاغراض فامتنع الترجيح من غير مرجح فيجوز
لعدم توقف ترجيح الفاعل المختار على المرجح ان يتعلق الارادة منه تعالى بشيء مساو لمقابله بلا
مرجح وداع لانه تعالى لا يسأل عما يفعل فلا يرد ان يتعلق الارادة بالمراد لا بد له من مرجح
لانه يتوقف عليه لارادة الفاعل المختار كما عرفت وفرع على اعتبار الترجيح قوله فان
كان اي المرجح من خارج عن المريد يلزم الايجاب لامتناع تخلف المعلول عن العلة فلا يكون
عن اختيار وان كان المرجح من نفس المريد للامر ينقل الكلام المذكور فيما قبله عليه
اي انه بالاختيار اي صدوره من فاعله او بلا اضطرار والجاء للمرجح فيلزم اما الدور
ان عاد للاول بمرتبة او اكثر او التسلسل ان توقف على غيره لا الى نهاية او الايجاب
لعدم الانفكاك عما اضطر اليه واذا ادى اعتبار المرجح لمحال فهو محال لان
للوسائل حكم النتايج فاذا تمهد ترك التانيث لما تقدم هذه المقدمة فلنشرع امر متكلم
معه غيره في المقصود من البحث السابع فنقول استيناف او عطف على فلنشرع لا على المجزوم
وعد والاثقال فنقل من الاعمال المترددات بين الريا والاخلاص والظرف خبر مبتدا
ان الرجل اي مثلا قد يبيت مع قوم فيقومون للتهجد صلاة نفل بليل بعد كل الليل
او بعضه وهو اي ذلك الرجل عادته من لا يقوم للتهجد اصلا او يقوم قليلا صفة مصدر
من قيامهم فاذا راهم انبعث انفعل من البعث اي قام نشاطه وفي العادة استعان
تخيلية للموافقة للقوم الذي هو بينهم حتى يزيد في قيامه على معتاده من التهجد وكذلك
مثل زيادة من الذكر في التهجد لموافقة المتهجدين قد يقع في موضع يصوم اهله
تطوعا وليس ذلك من عادته هو فينبعث له نشاط في الصوم لما راى من فعلهم فربما يظن
بالبناء للفاعل اي الموافق او للمفعول فنايب فاعله انه رياء لما من النظر للموافقين
وان الواجب ترك الموافقة لكونها من افراد الريا الواجب الترك وليس كذلك اي
رياء على الاطلاق بل له لما ذكر من قيامه وصيامه فيما ذكر تفصيل بالمهملة هو فان كان نشاط
للتهجد والصوم لزوال الغفلة المستولية عليه بمشاهدة الغير وقد اقبلوا على الله
واعرضوا عن النوم للتهجد والاكل للصوم وبالجملة الماضوية المقترنة بقد حالية
والجمع باعتبار معنى والجملة الثانية محتملة للحالية ايضا باضمار قد وللعطف على
الحالية والاندفاع العوايق عن التهجد والصوم عطف على زوال والاشغال التي

Copyright © King Saud University